التغيّر المناخي وحقوق الإنسان:
الارتباط المعقّد

بقلم:
فانيسا ناكاتي
قائدة شابّة في مجال أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

الصراع

تزيد الأزمات من خطر انتشار جميع أشكال الرّق المعاصر، وإحدى أكبر الأزمات التي نواجهها الآن - ألا وهي أزمة المناخ - ليست استثناءً. في هذه المقالة، تذكّرنا، فانيسا ناكاتي، وهي قائدة شابة في مجال أهداف التنمية المستدامة، وناشطة من أوغندا في مجال المناخ، بأن أزمة المناخ لا تقتصر على الإحصائيات والأهداف؛ بل ترتبط بملايين الناس حول العالم ممّن يتحمّلون العبء الأكبر للتأثيرات المدمّرة الناتجة عن ارتفاع درجة حرارة كوكبنا.

أزمة المناخ هي أزمة ترتبط بحقوق الإنسان؛ فالتبِعات البيئية للتغيّر المناخي - مثل التدهور البيئي وارتفاع درجة الحرارة العالمية وارتفاع منسوب البحار وظواهر الطقس المتطرفة - لها تأثير مدمّر على المجتمعات البشرية حول العالم. والآثار الناتجة عن ذلك، مثل شُح الموارد وفقدان سُبل العيش وانتشار الفقر وانعدام المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليم، تدفع الملايين من الناس إلى الوقوع في مواقف محفوفة بالخطر، وتزيد الدوافع المحرّكة للرّق المعاصر.

لا مفرَّ من أن يكون للمستضعفين في عالمنا نصيب الأسد من تبعات ارتفاع درجات الحرارة؛ فخلال أوقات الاضطراب والضعف، تزداد احتمالية حرمان النساء والأطفال والمهاجرين والفئات الأكثر فقرًا في المجتمع من أي حماية كانوا قد اكتسبوها من قبل.

وفي ظل أزمة المناخ، تتفاقم غالبًا معاناة النساء نتيجة لأشكال اللامساواة الجندرية التي تهيمن على حياتهن. وتُقدّر الأمم المتحدة أن النساء يشكّلن ٨٠ بالمائة من النازحين بسبب تغير المناخ. فالنساء في أوغندا على سبيل المثال، هنَّ من يضطلع بتقديم الرعاية الأساسية ويتحمّل مسؤولية إطعام الأسرة وجلب المياه في أغلب الأحوال. وهنّ الفئة الأكثر تأثرًا بضربات الطقس المتطرفة؛ فالنساء والفتيات معرَّضات بدرجة كبيرة للعنف الجنسي والإتجار بهنّ في عمليات الاستغلال الجنسي التي تقع على نساء ملاجئ أو مخيمات الطوارئ سواءً داخل المخيمات أو خارجها، هذه الملاجيء والمخيمات المصمّمة لإيواء وحماية المجتمعات النازحة الهاربة من الأحداث المرتبطة بالمناخ.

من الضحايا الخفيّين لأزمة المناخ الفتيات اللاتي يُجبَرن على الزواج وهنّ قاصرات؛ فالطقس القاسي يسبّب للأُسر معاناة اقتصادية واضطرابات تزيد بدورها اضطرار الآباء للتخلي عن أطفالهم بتزويجهم من أجل تحقيق بعض الاستقرار المالي. وفي القرن الأفريقي (شبه الجزيرة الصومالية)، هناك ارتباط بين ارتفاع معدل زواج القصّر في المناطق المتأثرة بالجفاف وبين آثار أزمة المناخ، لا سيما الفقر الأسري وانقطاع تعليم الفتيات.

العجيب أن تلك الفئات الضعيفة هي عادة الأقل تسبّبًا في الانبعاثات على مستوى العالم. فالمواطن المتوسط في أستراليا أو كندا يُنتِج انبعاثات أكبر بمقدار ١٠٠ ضعف ممّا يُنتِجه المواطن المتوسّط في بلدي أوغندا. وفي مجتمعاتنا، لا يُسهِم السكان الأكثر فقرًا بأي نسبة تُذكَر في انبعاثات غازات الدفيئة مقارنةً بالأغنياء. والتفاوت الهائل في إتاحة الطاقة واستخدامها وفي معدل إنتاج انبعاثات الكربون يترتب عليه أن سكان الولايات المتحدة يُنتِجون في بضعة أيام انبعاثاتٍ أكثر من تلك التي يُنتجها سكان عدة دول منخفضة الدخل في عام كامل.

ومع ذلك، ما زال الكثيرون في الغرب يُلقون باللوم على الزيادة السكانية في بلاد مثل بلدي، للتسبب في الأزمة البيئية العالمية. هذه الأزمة ليست مشكلة سكّانية، بل استهلاكية.

وهي أيضًا ليست مشكلة أفراد؛ بل مشكلة سياسيّة. فالناس يعتمدون على أنظمة أُنشئَت وأُبقيت لخدمة مصالح الشركات القوية. وتواصل الحكومات تقديم المعونات المالية لاستخراج الوقود الأحفوري الذي يسمّم الهواء ويرفع درجة حرارة الكوكب، في حين تحقّق شركات الوقود الأحفوري أرباحًا بالمليارات.

أرى أن دوري هو مشاركة قصص الكثيرين ممّن تشرّفتُ بلقائهم. وقد لازمتني قصة بعينها، ومنحتني الدافع للاستمرار في مسعاي: فقد سافرتُ في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ إلى منطقة توركانا في كينيا، ضمن بعثة اليونيسف. وكان الهدف من زيارتي مقابلة الأطفال الذين يعانون من سوءٍ حاد في التغذية نتيجة لسنوات عديدة من الجفاف الذي سبّبه انقطاع الأمطار في مواسمهما المعتادة بالمنطقة لسنواتٍ عديدة. ملايين الأطفال في القرن الأفريقي يعانون. وفي صباح أحد الأيام، قابلتُ صبيًّا في مستشفى بمدينة لودوار، وهو المستشفى الذي تُحال إليه أسوأ الحالات. لم يتلقّ الصبيّ الرعاية الطبية اللازمة لإنقاذ حياته في الوقت المناسب، وقد تُوفّي في مساء ذلك اليوم للأسف.

هناك الكثير من الحلول التي نحتاج إلى تمويلها وتنفيذها في جنوب الكرة الأرضية وعلى مستوى العالم. تسرد منظمة Project Drawdown غير الربحية أمضى الحلول التي يمكننا اتخاذها، مع ترتيبها حسب مستويات الانبعاثات التي ستقلّ إذا طبقناها تطبيقًا كاملًا. إلى جانب الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية والسعي في تحقيق الأهداف العالمية، ينبغي أن تركّز الحلول قصيرة وطويلة الأمد على مواطن الضعف التي تؤدي إلى الرّق المعاصر وانتهاك حقوق الإنسان التي يعيشها الكثيرون نتيجة للأزمة.

وإحدى التدخلات الشمولية لمواجهة الرّق المعاصر التي أهتم بها على وجه الخصوص هي تعليم الفتيات في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. فتزويد الفتيات والشابّات بالتعليم الكامل يحقق طفرة في قدرتهن على الصمود في وجه الصدمات المناخية؛ إذ يصبحن أكثر قدرةً على تحقيق الدخل، وأقلّ اعتمادًا على محاصيل الكفاف التي تتأثّر سلبًا بالطقس المتطرف، ويصبحن على دراية بكيفية مواجهة الفيضانات وموجات الجفاف التي تضرب بلادهنّ. وفي النهاية، يأسّسنَ أُسَرًا أصغر وأنجح. تعليم الفتيات يؤهّلهنّ لعيش حياة أفضل عمومًا، ويعدّ بمثابة حبل نجاة لنا في نضالنا ضد أزمة المناخ.

بصفتي ناشطة، يتمحور دوري حول تسليط الضوء على تأثير أزمة المناخ في حياة البشر. أستخدم منصتي - وهذه أفضلية لا يتمتع بها الكثيرون ممّن يقفون في الصفوف الأمامية لمواجهة تلك الأزمة - في مطالبة قادة العالم بالتصرّف بناء على حقيقة تغيّر المناخ وخطورته واتخاذ حقوق الإنسان والعدل محورًا لجهودهم. ولزامًا علينا أن نحرص -في مسعانا هذا- على أن نُسمِع قصص الناشطين والناجين والمجتمعات المتنوعة ونضعها في الصدارة. يمكننا أن نبني مستقبلًا أكثر عدلًا واستدامةً للجميع، بإعطاء الأولوية لجهود تقليل الانبعاثات ودعم المجتمعات الضعيفة وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان على كل تدخّلات مكافحة الرّق المعاصر، والتعاون معًا على مستوى المجتمع العالمي.

راجع الصفحة ٦٢ "تَبِعات أزمة المناخ"، للاطلاع على مناقشة أوسع حول هذه القضية، والتوصيات المتعلقة بالتدخّل الحكومي.

ستوكهولم ، السويد، حزيران/يونيو ٢٠٢٢.
نشطاء يبثّون يتظاهرون برفقة مجموعة *Fridays for Future* ضد تقاعس الحكومة عن التعامل مع التغيّر المناخي. الرّق المعاصر والتغيُّر المناخي مشكلتان متداخلتان. فالتغيّرات المناخية تتسبب أكثر فأكثر في نزوح المجتمعات وزيادة مخاطر الرّق المعاصر؛ في حين أن القطاعات التي يتفشّى فيها العمل الإجباري -مثل قطاع التعدين وقطع الأشجار وتصنيع المنسوجات والملابس- تسهم في تدهور المناخ. حقوق الصورة: جوناس جراتزر عبر موقع *Getty Images*.